

٣٥٠ ملياراً المشاريع التطويرية

في أبوظبي خلال ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩



توقعت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في تقرير مؤشرات القطاع الخاص للأداء الاقتصادي إمارات أبوظبي ٢٠٠٩ أن يتراجع التضخم في الإمارات من ١٠,٤٪ في ٢٠٠٨ إلى ٥,٢٪ في ٢٠٠٩ في ظل السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة نحو تنظيم الأسواق .

وسينخفض الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من ٨٩٢,٥ مليار درهم في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٦٤,٨ مليار درهم في عام ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض ١٤,٤٠٪ . بينما سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي فيما عدا قطاع النفط خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ٧٪ ليصل إلى ٥٦٥,٧ مليار درهم مقارنة مع ٥٢٨,٧ مليار درهم في عام ٢٠٠٨ .

وتظهر المتغيرات الاقتصادية إرتفاع عدد السكان من ٥,٧١٦ مليون نسمة في ٢٠٠٨ إلى ٦,٠٤٠ مليون نسمة في ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٪ . وسيرتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من ١٦٨,٧٠ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ١٨٤,٢ مليار درهم في ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٩,٢٪ .

وسينخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الحالية) من ١٥٦,١ ألف درهم في ٢٠٠٨ إلى ١٢٦,٦ ألف درهم في ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض ١٩٪ .

وتطرق التقرير إلى أداء القطاعات الاقتصادية في إمارة أبوظبي، وذكر أن الإمارة شهدت إطلاق مشاريع عملاقة في جميع القطاعات، وقد بلغ إجمالي قيمة المشاريع التطويرية المطروحة خلال ٢٠٠٨ حوالي ٢٠٠ مليار درهم، ويتوقع أن تطرح إمارة أبوظبي مشاريع تطويرية في عام ٢٠٠٩ بحوالي ١٥٠ مليار درهم موزعة على القطاعات المختلفة .

وقدر حجم الإستثمارات الأجنبية الواردة لإمارة أبوظبي عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٠ مليارات درهم وحوالي ٨ مليارات درهم عام ٢٠٠٩ .

وتوقع التقرير أن يبلغ مجموع الإستثمارات الثابتة المتوقعة للقطاعات المختلفة في أبوظبي في الفترة من (٢٠٠٦ - ٢٠١٤) ١٤٩٣ مليار درهم .

أصدرت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي مؤخراً تقرير مؤشرات القطاع الخاص للأداء الاقتصادي إمارة أبوظبي ٢٠٠٩، حيث أكد التقرير أن العالم يمر بأزمة خطيرة طالت القطاع المالي العالمي برمته وما زالت تداعياتها تتسع كل يوم لتؤدي إلى كساد في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحديد للتجارة العالمية

بالإنكماش .

وأضاف التقرير، ولا يبدو من السهل تحديد حجم هذه الأزمة وزمن التعافي منها، إذ ما زالت أسباب الأزمة الحقيقية قيد التحليل والتداول حولها حسبما يتاح من معلومات وافصاح .

وتداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية واضحة والمعالجات التي تحاول حصار الأزمة هي على مستوى رؤساء الدول الكبرى والفاعلة في العالم مما يبشر بأن الإرادة المجتمعة لقيادات هذه الدول والشعور بخطورة الأزمة سيؤديان إلى حلول من نسبة تقلل من النتائج السلبية للأزمة، حيث سارعت الدول الكبرى للتدخل المباشر في الاقتصاد لتوقف الانهيارات في القطاع المصرفي والمالي فامتلك أسهم الشركات والبنوك بعد الكارثة لإنقاذ القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يسهم تدريجياً في وقف هبوط الانتاج وتقلص الصادرات .

ذكر التقرير أنه وأمام خضم الأمواج المتصاعدة للأزمة العالمية فإن اقتصاد إمارة أبوظبي يقف شامخاً ثابتاً، فقد أدت الحكمة في إدارة الأموال والإقتصاد في ابوظبي عبر العقود الماضية إلى تشكيل حواجز وافية أمام ضربات الأزمة العالمية . مضيفاً ان الإحتياطات المالية المتراكمة والهياكل الاقتصادية القوية جعلت ركائز الإقتصاد أكثر ثباتاً واستقراراً لا يزعزعها إنخفاض أسعار النفط ولا يؤثر في القدرة على إستمرارية المشاريع الكبيرة المعلنه في البنيات الاساسية والعمران والتصنيع، وظلت أبوظبي مستمرة في تحقيق معدلات نمو مناسبة في الناتج المحلي الإجمالي في ظل الإنكماش الاقتصادي العالمي، حيث نمت القطاعات غير النفطية ٤,٨٪ وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥، في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨ وهذا يبين مقدرة الإقتصاد على النمو في القطاعات غير النفطية .

وذكر التقرير أن الإمارة أعلنت ضماناً للودائع في البنوك المحلية والعالمية وقامت بدعم سيولة المصارف بصورة وافية بما يحقق السيولة التي يحتاجها النشاط الإستثماري والتجاري والمالي، وان هذا الوضع الفريد لإمارة أبوظبي جعلها قبلة ومرافاً للمستثمرين في زمن الأزمة فازداد البحث والاقبال على الفرص المتوفرة في الإمارة .

وأفاد التقرير بأن الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط (بالأسعار الثابتة في ٢٠٠٥) قد حقق معدل نمو يقدر بنحو ١١,٢٪ لعام

٢٠٠٨، ويتوقع أن ينخفض معدل النمو هذا إلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٠٩ من جراء تأثير القطاعات الاقتصادية الأخرى بالأوضاع الاقتصادية الحالية، إذ ان إرتفاع أسعار النفط قد رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي من ٤٣٠ مليار درهم عام ٢٠٠٧ إلى ٥٦٠ مليار درهم عام ٢٠٠٨، وانحسار النفط سيؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٤٢٠ مليار درهم لعام ٢٠٠٩ بالأسعار الجارية .

إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩ بدون قطاع النفط سيحقق معدل نمو بحوالي ٧,٩٪ بالأسعار الجارية، حيث سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية من ٢١١ مليار درهم إلى حوالي ٢٢٨ مليار درهم، حيث ان محافظة القطاعات غير النفطية على النمو بمعدلات مناسبة لهو من أقوى المؤشرات على سلامة التوجه نحو التنوع الاقتصادي واستدامة الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي .

وتظهر المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات إرتفاع عدد السكان من ٥,٧١٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٠٤٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٪، بينما سيرتفع عدد العمال من ٣,٣٣٠ مليون عامل في ٢٠٠٨ إلى ٣,٥٥٥ مليون عامل في عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦,٧٪ .

وسينخفض الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من ٨٩٢,٥ مليار درهم في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٦٤,٨ مليار درهم في عام ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض ١٤,٤٠٪ .

بينما سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي فيما عدا قطاع النفط خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ٧٪ ليصل إلى ٥٦٥,٧ مليار درهم مقارنة مع ٥٢٨,٧ مليار درهم في عام ٢٠٠٨ .

وسينخفض الدخل القومي من ٧٤٧ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ٦٣٤,١ مليار درهم في عام ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض ١٥,١٪ .

وسيرتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من ١٦٨,٧٠ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ١٨٤,٢ مليار درهم في ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٩,٢٪ .

كما سينخفض إجمالي الصادرات السلعية من ٦٩٦,٧ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ٦٠٦,٣ مليار درهم بنسبة انخفاض ١٣٪ .

بينما سينخفض إجمالي الصادرات السلعية (عدا إعادة التصدير) من ٥٤٥,٦ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ٤٣٠,٥ مليار درهم في ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض ٢١,١٪ .



بينما أسهمت تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بمبلغ ٧١.٢ مليار درهم على مستوى الدولة منها ١٨.١ مليار درهم على مستوى إمارة أبوظبي وذلك في عام ٢٠٠٨، ويتوقع ارتفاعها إلى ٨٤ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٢٠.٩ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٩.

وأسهمت المطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ١٧.٨ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٤.٥ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٨، ويتوقع ارتفاع المبلغ إلى ٢١.٨ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٦.١ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٩.

وأسهمت قطاعات النقل والتخزين والاتصالات بما قيمته ٤٧.٨ مليار درهم في الناتج المحلي الإجمالي للدولة منها ١٤.١ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٨، ويتوقع ارتفاع المبلغ إلى ٥١.٧ مليار درهم على مستوى الدولة منها ١٦.١ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٩.

أما قطاعات العقارات وخدمات الأعمال فقد أسهمت بمبلغ ٦١.٧ مليار درهم على مستوى الدولة منها ١٨.٤ مليار درهم في ٢٠٠٨، ويتوقع ارتفاعها إلى ٦٨.١ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٢٢.٥ مليار درهم على مستوى أبوظبي.

أما قطاع الخدمات الإجتماعية والشخصية أسهمت بمبلغ ١٧.٩ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٦.٦ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٨، ويتوقع ارتفاعها إلى ١٩ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٧.٦ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٩.

أما قطاع المشروعات المالية فقد أسهمت ب ٦١.٣ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٢٤ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٨، ويتوقع أن ترتفع إلى ٦٤.٢ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٢٦.٢ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٩.

وأسهم قطاع الخدمات الحكومية بمبلغ ٥٦.٨ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٢٧.٩ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٨، ويتوقع أن يرتفع إلى ٥٩.١ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٢٩.٤ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٩.

ويتوقع أن يستحوذ القطاع النفطي على نسبة

وأفاد التقرير انه من المتوقع أن يبلغ عدد السكان في إمارة أبوظبي ٢.٥ مليون نسمة بنسبة قدرها ٤١٪ مقارنة مع عدد سكان الدولة والبالغ ٦ ملايين نسمة في ٢٠٠٩ باعتبار السكان الموجودين على أرض الدولة (مواطنون، وافدون، زائرون).

كما يبلغ عدد العاملين في إمارة أبوظبي ١.٣ مليون عامل بنسبة وقدرها ٢٧٪ مقارنة مع عدد العاملين في الدولة والمقدرة ب ٣.٦ مليون عامل في عام ٢٠٠٩.

وفيما يخص الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالإعتماد على الأسعار الجارية، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية ١١ مليار درهم على مستوى الدولة وبلغ ٥.١ مليار درهم على مستوى إمارة أبوظبي في عام ٢٠٠٨، وارتفع إلى ١١.٨ مليار درهم على مستوى الدولة و ٥.٤ مليار درهم على مستوى أبوظبي خلال عام ٢٠٠٩.

وفيما يخص الصناعات الإستخراجية فقد إنخفض فيما يخص النفط الخام من ٣٦٣.٨ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٣٤٩.٢ مليار درهم على مستوى أبوظبي في العام ٢٠٠٨، إنخفض إلى ١٩٩.١ مليار درهم على مستوى الدولة منها ١٩٢.١ مليار درهم على مستوى أبوظبي في العام ٢٠٠٩.

بينما بلغ إسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ١٠٣.٢ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٦١.٨ مليار درهم على مستوى أبوظبي في عام ٢٠٠٨، ويتوقع إنخفاضها إلى ١٠١.٨ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٥٩.٣ مليار درهم على مستوى أبوظبي.

وبلغ إسهام قطاع الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدولة ١٣.١ مليار درهم منها ٦.٩ مليار درهم على مستوى أبوظبي وذلك في عام ٢٠٠٨، ويتوقع ارتفاعها إلى ١٤.٨ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٧.٩ مليار درهم على مستوى أبوظبي.

وفيما يخص قطاع التشييد والبناء فقد أسهم في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ٦٣.٧ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٢٣.٢ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٨، ويتوقع ارتفاعها إلى ٦٨ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٢٥.٩ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٩.

وسيرتفع إجمالي الواردات السلعية من ٧٦٣.٢ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ٩٢٦.٤ مليار درهم في ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢١.٤٪.

كما سيرتفع حجم الأجور (تعويضات المشتغلين) من ١٥٠.٩ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ١٦٦.٢ مليار درهم في ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٠.١٪.

وسينخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الحالية) من ١٥٦.١ ألف درهم في ٢٠٠٨ إلى ١٢٦.٦ ألف درهم في ٢٠٠٩ بنسبة إنخفاض ١٩٪.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية لإمارة أبوظبي، فقد أظهر ارتفاع عدد السكان من ٢.٣ مليون نسمة في ٢٠٠٨ إلى ٢.٥ مليون نسمة في ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦.٦٪، كما ارتفع عدد العمال من ١.٢ مليون نسمة في ٢٠٠٨ إلى ١.٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٧.٣٪.

بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي من ٥٦٠ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ٤١٩.٦ مليار درهم في ٢٠٠٩ بنسبة إنخفاض ٢٥.١٪.

وأظهرت المتغيرات الاقتصادية لإمارة أبوظبي ارتفاع الناتج المحلي عدا قطاع النفط الخام من ٢١٠.٨ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ٢٢٧.٥ مليار درهم في ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٧.٩٪.

وارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من ٦٩.١ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ٧٨.٤ مليار درهم في ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٣.٥٪.

وانخفض إجمالي الصادرات السلعية من ٣٦٧.١ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ٢٢٣.٤ مليار درهم في ٢٠٠٩ بنسبة إنخفاض ٣٩.١٪.

كما انخفض إجمالي الصادرات السلعية (عدا إعادة التصدير) من ٣٦٠.٨ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ٢١٦.٣ مليار درهم في عام ٢٠٠٩ بنسبة إنخفاض ٤٠٪.

وارتفع إجمالي الواردات السلعية من ٩٠.٣ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ١١٠.٣ مليار درهم في ٢٠٠٩ بنسبة ارتفاع ٢٢.٢٪.

وارتفع حجم الأجور (التعويضات) من ٦٩.٢ مليار درهم في ٢٠٠٨ إلى ٧٦.١ مليار درهم في ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٠٪.

وانخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٢٤٢.٧ ألف درهم في ٢٠٠٨ إلى ١٧٠.٤ ألف درهم في ٢٠٠٩ بنسبة إنخفاض ٢٩.٨٪.

٥٧٪ من التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٩ كل مستوى إمارة أبوظبي، يليه القطاع الخاص بنسبة ٢٧٪، والقطاع الحكومي والعام بنسبة ١٦٪.

حيث أظهرت البيانات ان القطاع النفطي أسهم ب ٤١٧،٢ مليار درهم من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدولة منها ٤٠٠،٢ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٨ ويتوقع أن ينخفض إلى ٢٤٧،٦ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٢٢٩ مليار درهم في أبوظبي خلال ٢٠٠٩ .

بينما أسهم القطاع الحكومي العام بما قيمته ١٣٣،٨ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٥٩،١ مليار على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٨، ويتوقع أن يرتفع إلى ١٤٣،٣ مليار درهم على مستوى الدولة منها ٦٤،٦ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٩ وأسهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بما قيمته ٣٤١،٥ مليار درهم على مستوى الدولة منها ١٠٠،٦ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٨، ويتوقع أن ترتفع إلى ٣٧٣،٩ مليار درهم على مستوى الدولة منها ١١٦ مليار درهم على مستوى أبوظبي في ٢٠٠٩ .

وحلت دولة الإمارات في المرتبة الثانية من حيث الناتج المحلي الإجمالي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ٢٠٠٨ حيث بلغ ٢٤٢ مليار دولار أمريكي على مستوى الدولة منها ١٥٢ مليار دولار من أبوظبي .

ويشكل الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات من إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠٠٨ ما نسبته ٢٣٪، بينما يشكل الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي من إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠٠٨ ما نسبته ١٤،٣٪ .

وأفاد التقرير أن معدل التضخم السعري وصل حوالي ١٤٪ في الدولة عام ٢٠٠٧، ويعزى ذلك إلى أسباب مباشرة تتمثل في ارتفاع الإيجارات والسكن وأسعار الوقود والمحروقات، إضافة إلى التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار سلع المواد المستوردة من بلدها الأصلي.

هذا واستمر التضخم مرتفعاً في ٢٠٠٨ بنسبة مقدارها ١٠،٤٪ ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم خلال العام ٢٠٠٩ في ظل السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة نحو تنظيم الأسواق لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة،

وأن يبلغ معدل التضخم السعري في ٢٠٠٩ نسبة ٥،٢٪ .

وتطرق التقرير إلى أداء القطاعات الاقتصادية في إمارة أبوظبي، حيث ذكر أن البيانات المتوقعة لإنتاج النفط الخام في الإمارة تشير إلى رصد استثمارات ضخمة لتنمية هذا القطاع، مما سيرفع معدلات الإنتاج الحالية لتلبية تزايد الطلب العالمي على النفط الخام والغاز والمنتجات النفطية للأعوام القادمة، حيث من المتوقع استثمار ما لا يقل عن ٨٠ مليار درهم في هذا القطاع في إمارة أبوظبي وحدها خلال السنوات المقبلة .

وفيما يخص القطاعات غير النفطية فإنها ستستمر في تحقيق نمو مطرد بمعدل لا يقل عن ٨٪ (بالأسعار الجارية) حيث بلغت مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ نحو ٢١١ مليار درهم ويتوقع أن تبلغ ٢٢٨ مليار درهم في ٢٠٠٩ بالنسبة إلى الدولة .

وان التطور في نمو القطاعات غير النفطية ناتج عن حجم الإستثمارات الضخمة التي رصدت والمتوقعة خلال السنوات القادمة لتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في إمارة أبوظبي، حيث بلغت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ٢٨٪ في ٢٠٠٨، ويقدر أن ترتفع إلى ما نسبته ٤٥٪ في عام ٢٠٠٩ .

وفيما يخص إجمالي تكوين رأس المال الثابت في إمارة أبوظبي، فقد بلغ حوالي ٧٨ مليار درهم خلال عام ٢٠٠٩، وقد حظيت الصناعات التحويلية والنفط الخام بأعلى قيم التكوين لرأس المال الثابت في الإمارة، حيث يبلغ في الصناعة التحويلية حوالي ١٤،٢ مليار درهم، وفي النفط الخام حوالي ١٢،٤ مليار درهم، يليها قطاع العقارات وخدمات الأعمال بقيمة ١٣ مليار درهم ثم النقل والتخزين والاتصالات بقيمة ٨ مليارات درهم .

وذكر التقرير أن جملة التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي بلغت ١٠٣ مليارات درهم في ٢٠٠٨ (عدا النفط الخام والغاز)، ويتوقع أن تستمر التجارة الخارجية في الارتفاع بمعدل ٢١٪ في عام ٢٠٠٥، وتصل إلى ١٢٥ مليار درهم نتيجة لحجم الإستثمارات واحتياجات التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ويضيف التقرير أن التطور الاقتصادي الذي

تشهده إمارة أبوظبي توج برؤية اقتصادية شاملة لتطوير الإقتصاد حتى عام ٢٠٢٠، ولقد ارتكزت الرؤية على دور أكبر وفعال للقطاع الخاص ضمن خطة شاملة لتطوير كافة القطاعات الاقتصادية وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحيث تصل مساهمتها إلى أكثر من ٦٠٪، وتأتي هذه الخطة في ظل أزمة مالية عالمية صعبة استطاع اقتصاد أبوظبي خلالها أن يستمر في تحقيق نسب نمو متميزة مقارنة مع دول أخرى في العالم، وستشهد الإمارة خلال السنوات القادمة اضافة العديد من المبادرات الرائدة وتطوير الكثير من التشريعات التي تجعل من إمارة أبوظبي بيئة جاذبة ومناخية لجلب الإستثمارات وتطوير الأعمال .

أما في ما يتعلق بالمشاريع المستقبلية، فلقد شهدت الإمارة إطلاق مشاريع عملاقة في جميع القطاعات، وقد بلغ إجمالي قيمة المشاريع التطويرية المطروحة خلال ٢٠٠٨ حوالي ٢٠٠ مليار درهم، ويتوقع أن تطرح إمارة أبوظبي مشاريع تطويرية في عام ٢٠٠٩ بحوالي ١٥٠ مليار درهم موزعة على القطاعات المختلفة . وذكر التقرير أن حجم الإستثمارات القائمة في إمارة أبوظبي والأداء الاقتصادي ونسبة النمو العالية في الناتج المحلي الإجمالي وحجم المشاريع التنموية في الإمارة أسهم في جلب استثمارات أجنبية مباشرة .

وقدر حجم الإستثمارات الأجنبية الواردة لإمارة أبوظبي عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٠ مليارات درهم، ومن المتوقع أن يستقطب اقتصاد أبوظبي حوالي ٨ مليارات درهم عام ٢٠٠٩ .

وتوقع التقرير أن يبلغ مجموع الإستثمارات الثابتة المتوقعة للقطاعات المختلفة في إمارة أبوظبي في الفترة من (٢٠٠٦ - ٢٠١٤) ١٤٩٣ مليار درهم موزعة على القطاعات التالية: النفط والغاز ١٧٤ مليار درهم، الصناعات التحويلية ٢٠٠ مليار درهم، الماء والكهرباء ٥٢ مليار درهم، البناء والتشييد ٨٣٢ مليار درهم، السياحة ٢٣٥ مليار درهم .

ومن جهته، يسهم القطاع الخاص بدور حيوي في النمو الاقتصادي لإمارة أبوظبي نتيجة لدعم وتشجيع القيادة العليا، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٨ حوالي ١٨٪، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ١٥٪ في هذا العام ليصل حوالي ١١٦ مليار درهم .